



## دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال

د. فوزية القضيبى

أستاذ مساعد بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية - جامعة القصيم - قسم علم اجتماع والخدمة الاجتماعية - المملكة العربية السعودية  
البريد الإلكتروني: rem488@hotmail.com

### الملخص

هدف البحث الحالي إلى التعرف على أسباب ظاهرة عمالة الأطفال، ودور منظمات حقوق الإنسان في القضاء على ظاهرة عمالة الأطفال، وقد تكونت عينة البحث من (100) عامل من العاملين بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية، وقد تبني البحث المنهج الوصفي، واستعان بالاستبانة كأداة للبحث، وقد توصل البحث إلى أن المتوسط العام للمحور الأول قد جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدره (3.81)، وانحراف معياري (1.150)، وأن المتوسط العام للمحور الثاني قد جاء بدرجة استجابة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي قدره (3.10)، وانحراف معياري (0.627)، وأوصى البحث بوضع قوانين تمنع عمالة الأطفال أقل من 10 سنوات، وتقديم الدعم المالي للأسر الفقيرة.

الكلمات المفتاحية: منظمات حقوق الإنسان، عمالة الأطفال.



# The Role of Human Rights Organizations in Reducing Child Labor Phenomenon

**Dr. Fozyah Alqadhibi**

Assistant Professor, College of Arabic Language and Social Studies - Qassim University  
- Department of Sociology and Social Work - Kingdom of Saudi Arabia

Email: [rem488@hotmail.com](mailto:rem488@hotmail.com)

## ABSTRACT

This research aimed to identify the causes of the child labor phenomenon, its effects, and the role of human rights organizations in eliminating the child labor phenomenon. The research sample consisted of (100) workers from the National Society for Human Rights (NSHR) in the Kingdom of Saudi Arabia. The research adopted the descriptive method and used the questionnaire as the research tool. The research concluded that the overall mean of the first axis gained a (high) response degree, with an arithmetic mean of (3.81), and a standard deviation (1.150). Also, the overall mean of the second axis gained a (medium) response degree, with an arithmetic mean of (3.10), and a standard deviation of (0.627). The research recommended establishing laws prohibiting child labor under 10 years and providing financial support to poor families.

**Keywords:** Human Rights Organizations, Child Labor.



## مقدمة

مرت البشرية بمراحل كثيرة في مجال حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الأطفال بشكل خاص حيث حاولت على مدار التاريخ ومن خلال تجارب عديدة أكدت أهمية مراعاة تلك الحقوق وحمايتها بكافة السبل والوسائل. فيذكر النعيمي (2006، 49) أنه على أثر نشاطات وأعمال واتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان أخذت المنظمات والجمعيات الخاصة بالدفاع عن الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان في الظهور والانتشار والتزايد والتطور، سواء على الصعيد الدولي والعالمي أو الإقليمي أو الوطني.

ويذكر الحميدة (2014، 1) أن منظمات حقوق الإنسان من أهم شرائح مؤسسات المجتمع المدني ومن أكثر المنظمات الفاعلة من بين المنظمات الأهلية غير الحكومية، حيث تعمل هذه المنظمات على حفظ المجتمع من التجاوزات وتوثيق انتهاكات الجهات المختلفة بما يساعد لتحقيق سيادة القانون وتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية في المجتمع.

وعلى هذا الأساس تشير أحمد (2011، 517) إلى أن المجتمع الدولي اهتم بالمحافظة على حقوق الطفل وضمان استمتاعه بمرحلة الطفولة، باعتبار أن الطفل ضعيف لا حول له ولا قوة، ووجد أن الطفل بسبب عدم نضجه البدني والعقلي يحتاج إلى رعاية خاصة، واتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية والتعليمية والاجتماعية الملازمة لحمايته من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية أو المعاملة المنطوية على إهمال، والاعتراف بحق الطفل وحمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحته أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو الاجتماعي.

ويرجع ذلك الاهتمام بمشكلة عمالة الأطفال إلى خطورتها وما تمثله من تهديد لمرحلة من أهم مراحل الإنسان التي يتوقف عليها مستقبل الطفل ومن ثم مستقبل المجتمعات، ولهذا تشير كاظم (2011، 155) إلى أن ظاهرة عمالة الأطفال تعد واحدة من المشكلات الخطيرة التي تواجه المجتمعات الإنسانية في كثير من بلدان العالم وفي مقدمتها دول العالم الثالث التي برزت في معظمها ظاهرة عمالة الأطفال وتفاقمت بشكل غير عادي وبالذات منذ أواخر القرن المنصرم تقريباً، لتصل إلى درجة يمكن القول أنها باتت تمثل مصدر قلق وتحد كبير بالنسبة للأنظمة والحكومات في هذه الدول إضافة على العديد من الهيئات والمنظمات الدولية المعنية التي أخذت تولي هذه المشكلة اهتماماً كبيراً وعمدت إلى تبني أنشطة وسياسات وبرامج عمل تهدف من خلالها إلى مساعدة العديد من الدول والمجتمعات على إيجاد الحلول والمعالجات التي من شأنها الحد من ظاهرة عمالة الأطفال.

ويمكن النظر إليها على أحد الظواهر المترتبة على الفقر، وانخفاض مستويات الدخل وبخاصة على مستوى الاقتصاديات النامية (Estevez, 2010, 9). وتقدر منظمة العمل الدولية عدد العاملين الذين تتراوح أعمارهم ما بين (5-17) عاماً بما يقرب من (246) مليون طفل (Weston & Teerink, 2006, 1).

وفي إطار اهتمام المملكة بحماية الطفل، أصدرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية رقم (4786) وتاريخ 28/12/1436 هـ الموافق (11/10/2015م) الذي يتضمن عقوبات توقع على صاحب العمل الذي يشغل الأطفال ممن لم يتم (الخامسة عشرة)، وبحسب الإحصائيات الرسمية لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية لم تسجل أي حالة استغلال لأطفال يعملون في ظرف شبيهة بالرق، والجدير بالذكر أن أنظمة المملكة لا تجيز استقدام الأطفال أو عملهم في الخدمة المنزلية (لجنة حقوق الطفل، 2016، 18).

ومن جهة أخرى فقد طلبت لجنة حقوق الإنسان من المملكة العربية السعودية إلى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لتوفير خدمات الدمج وإعادة التأهيل لأطفال الشوارع الذين بلغ عددهم إلى 83000 طفل. (لجنة حقوق الطفل، 2016، 3-4).

وهو ما يشير إلى حقيقة خطيرة وهي وجود 83000 طفل في شوارع المملكة العربية السعودية، وهم معرضون لكافة أنواع الاستغلال أو الممارسات العنيفة، وهو ما يظهر من وجهة نظر الباحثة الحاجة إلى وجود تدابير تشريعية لمنعه، ود نظام دعم مالي ونفسي واجتماعي للأطفال المعرضين لخطر الاستغلال، ومن هنا جاء اهتمام الدراسة الحالية بالتعرف على دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وحفظ حقوق الأطفال العاملين، ومن خلال ذلك تتضح أهمية الدراسة المتمثلة في السؤال الرئيس التالي: ما دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال؟

## أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في العديد من الجوانب تتمثل فيما يلي:



- أهمية مرحلة الطفولة في بناء شخصية الإنسان وسلوكه في المستقبل بما يقتضي العمل على توفير أفضل رعاية ممكنة للطفل، والعمل على حماية كافة حقوقه وحفظها من الانتهاكات.
- تمثل عمالة الأطفال مشكلة عالمية متفاقمة تشمل جميع الدول على كافة مستوياتها الحضارية والثقافية والاقتصادية، وهي تشكل إعاقة كبرى للتقدم بشكل عام.
- تمثل منظمات حقوق الإنسان أملاً كبيراً في حماية حقوق الطفل والحد من ظاهرة عمالة الأطفال.
- تمثل عمالة الأطفال انتهاكاً للعديد من الحقوق الهامة للطفل فهي تؤثر على حقوقه الصحية والتعليمية بالإضافة إلى حقه بالشعور بطفولته والتمتع بها كغيره من الأطفال الذين يعيشون في حياة طبيعية كغيرهم من الأطفال.

### مبررات الدراسة:

1. نظراً لانتشار ظاهرة عمالة الأطفال في المملكة العربية السعودية رأيت الباحثة تسليط الضوء على هذه الظاهرة.
2. الآثار السلبية المترتبة على عمالة الأطفال.

### أسئلة الدراسة:

تفرع عن السؤال السابق مجموعة من الأسئلة تتمثل فيما يلي:

1. ما أسباب ظاهرة عمالة الأطفال؟
2. ما دور منظمات حقوق الإنسان في القضاء على ظاهرة عمالة الأطفال؟

### أهداف الدراسة:

1. التعرف على أسباب ظاهرة عمالة الأطفال.
2. التعرف على دور منظمات حقوق الإنسان في القضاء على ظاهرة عمالة الأطفال.

### مصطلحات الدراسة:

#### دور

تعرف محمد (2012، 1470) الدور بأنه مجموعة المهام والمسؤوليات والأنشطة التي يقوم بها المسؤولون بمنظمات حقوق الإنسان.

#### حقوق الإنسان

يعرفها شفلوت (2013، 18) بأنها مجموعة المبادئ والقيم الأخلاقية والمزايا الإلهية الممنوحة لكل إنسان، والتي تضمنتها الديانات السماوية والضمانات القانونية، وتتضمن مبادئ العدالة في تلبية الاحتياجات المختلفة للإنسان بما لا يضر بالقانون أو بحقوق الآخرين.

#### منظمات حقوق الإنسان:

تعرف محمد (2012، 1472) منظمات حقوق الإنسان بأنها منظمات غير حكومية تتكون من مجموعة من الأفراد الذين يشغلون مراكز معينة بها، ويغلب عليها سمة التطور وتتعامل مع القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. تعرف الباحثة منظمات حقوق الإنسان إجرائياً بأنها أي منظمة أنشئت وفق النظم والقوانين السائدة في الدولة محل الإنشاء، وتهدف نشاطاتها في حماية حقوق الإنسان سواء بشكل كامل أو في مجال معين أو فئة معينة وسواء على مستوى وطني أو إقليمي أو دولي.

#### عمالة الأطفال

عرفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) عمالة الأطفال بأنها العمل الذي لا يتناسب مع سنهم أو يضر بتعليمهم، أو يمكن أن يلحق الأذى بصحته أو سلامتهم أو أخلاقهم صدقي وقراءة (2015، 49) يمكن تعريفها إجرائياً على أنها عمل الطفل في العديد من الأنشطة التي تساعد على توفير الدخل سواء أكان ذلك من خلال العمل في أحد المؤسسات التابعة للأسرة، أم كان ذلك العمل بأجر لدى أفراد آخرين.

### الإطار النظري

#### المبحث الأول: عمل الأطفال في المواثيق والمعايير الدولية:

في القرن التاسع عشر بدأ ظهور عدد جديد من الأسباب لعمالة الأطفال ففي الولايات المتحدة الأمريكية وُجد أنه عندما يتوفى أولياء أمور الطفل تصبح حالته المادية سيئة، ومن ثم يلجأ الأبناء إلى العمل من أجل دعم أنفسهم



ودعم أسرهم، وهنا نجد أن الأولاد عادة ما يلجئون إلى العمل في المصانع أو في مناجم الفحم. (Rai, 2016, 3).

وقد بدأ الاهتمام بظاهرة عمالة الأطفال بعد إنشاء منظمة العمل الدولية (ILO) International Labor Organization عام 1919م، ويشير تقرير البنك الدولي لعام 1997م إلى ظهور العديد من المنظمات الأخرى التي تشارك في محاربة ومكافحة الظاهرة مثل: مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف UNICEF) والمنظمات غير الحكومية (NGOs) واتفاقية الأمم المتحدة (UN) المعنية بحقوق الطفل، وقد صدر عن هذه المنظمات مجموعة من القوانين المتعلقة بتشغيل الأطفال في مختلف القطاعات حيث أصدرت منظمة العمل الدولية في العام نفسه التي تم تأسيسها فيه (1919م) مجموعة من القوانين المنظمة لعمالة الأطفال في العالم فقد صدرت الاتفاقية رقم (5) بشأن الحد الأدنى للسن التي يجوز فيها تشغيل الأحداث في الأعمال الصناعية (عسيري، 2005، 11).

وقد صدرت العديد من المواثيق والمعاهدات الخاصة بحماية حقوق الأطفال ومن بينها ميثاق الأمم المتحدة (1989) التي أكدت موادها المختلفة على حفظ كافة حقوق الأطفال، واتفاقية رقم (182) الخاصة بمنظمة العمل الدولية التي أكدت على ضرورة إلزام الدول بمنع استغلال الأطفال باتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة (Grossman- Greene & Bayer, 2009, 6).

بالرغم من ذلك فقد أشار بعض الباحثين إلى وجود عوامل ضعف في منظومة حماية الأطفال العالمية في مواجهة عمالة الأطفال، فيرى الحريري (2001، 69) أن الجهود المبذولة لحماية الأطفال تضاعلت في حين أن المشاكل التي يتعرض لها الأطفال أخذت بالتزايد، بالإضافة إلى افتقار العديد من منظمات حقوق الأطفال ومن بينها منظمة العمل الدولية للسلطة التنفيذية.

### تعريف الطفل كما جاء في اتفاقية حقوق الطفل:

تعرف الاتفاقية "الطفل" بأنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه. وفي بعض الحالات تلزم الدول بالاتفاق في تحديد النقطة المرجعية للأعمار - على سبيل المثال سن الالتحاق بعمل وسن الانتهاء من التعليم الأساسي؛ ولكن في بعض الحالات الأخرى، توضح الاتفاقية بطريقة لا لبس فيها الحد الأعلى للأعمار مثل تطبيق عقوبة السجن مدى الحياة أو الإعدام لمن هم دون سن الثامنة عشر من العمر.

### من أهم المنظمات والجهات ذات الاهتمام بقضايا حقوق الطفل:

1. الأمم المتحدة: تقوم الأمم المتحدة في مجال حماية حقوق الإنسان بوجه عام بعملها عبر ثلاث جهات رئيسية وهي: مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والهيئات الحكومية الدولية أو الجمعيات (الأمم المتحدة، 2004، 5).
2. منظمة العمل الدولية: مستقلة بهدف دعم البرامج الهادفة لتحقيق العمالة الكاملة ورفع مستوى المعيشة وتهتم المنظمة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على السواء مثل الحق في العمل، وقد اعتمدت المنظمة مجموعة من الاتفاقيات تجاوز عددها 170 اتفاقية لحماية حقوق العاملين حول العالم (الضبيع، 2010).
3. منظمة اليونسيف: أنشئت بناء على قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة وأنيطت بها مهمة تقديم معونات الإغاثة الفورية لأطفال الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، وقد تقرر في أواخر عام 1953 جعل اليونسيف منظمة دائمة وذات نشاطات واسعة في رعاية الأمومة والطفولة (الضبيع، 2010).
4. مؤسسات المجتمع المدني: وهي مجموعة من المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسيطاً بين العائلة من ناحية والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى (الحوسني، 2013).
5. المنظمات غير الحكومية: منظمات مستقلة عن كل من الحكومة وقطاع الأعمال تتركز مهامها على تعزيز المصلحة العامة وخدمة الصالح العام بدلاً من تحقيق الربح (مكتب برامج الإعلام الخارجي، 2012).

### المبحث الثاني: دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من عمل الأطفال

وقد بدأ الاهتمام على المستوى الدولي بتشغيل صغار السن عقب انشاء منظمة العمل الدولية عام 1919، وصدرت أول اتفاقية برقم 5 لسنة 1921 بتحديد سن الرابعة عشر لتشغيل الأحداث في الاعمال الصناعية، ثم حددت اتفاقية رقم 59 لعام 1937 الخامسة عشر لعمالة الأطفال، وقد أوصت اتفاقية رقم 90 لعام 1984 بألا تتجاوز فترة عمل الأطفال دون الثامنة عشر سبع ساعات يومياً (الرميح، 2015، 52).





ويمكن توضيح دور هذه المنظمات من خلال ما يلي:

1. الإعلان العالمي لحقوق الطفل: يؤكد هلاوي (2001، 73) أن القضاء على هذه الظاهرة أو الحد منها لا يتطلب معالجة أوضاع الصغار دون غيرهم، وإنما طريق معالجة مشكلة الفقر بصورة جذرية.
2. جمع المعلومات: تحتاج دراسة ظاهرة عمل الأطفال إلى تقديم إحصاءات تمكن المختصين من تحديد حجمها أي معرفة عدد الأطفال العاملين وانتشارهم عبر العالم، وهذا من شأنه المساعدة على تحديد الأسباب ووضع حد لانتشارها (سوالمية، 2007، 108).
3. التنسيق مع الجهات ذات الصلة: وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي يتم اتخاذها من أجل مكافحة الاستغلال السيئ لعمالة الأطفال، وقد وضحت مجموعة عمل حماية الأطفال (2012، 112) الإجراءات التي يتم اتخاذها بالتنسيق مع الجهات المعنية بحماية حقوق الطفل في حالات الطوارئ.
4. دعم الأطفال وتأهيلهم: يذكر ذياب (2001، 79) أن برامج التأهيل المهني الاجتماعي للطفل تسمح لهم بالعودة إلى صفوف الدراسة والأجواء التربوية التي تمتاز بها المدرسة بعد أن فقد هذه الفرصة التي لا يمكن تعويضها.
5. دعم الأسر الفقيرة: يعتبر فقر الأسرة السبب المباشر لظاهرة عمالة الأطفال، وقد أوصت اللجنة الدولية لحقوق الطفل بدراسة أوجه الحرمان المختلفة التي تعاني منها أسر الأطفال العاملين (شعلان وفوزي والفكي، 2011، 70)، حيث يعتبر الفقر من أهم العوامل التي تنتج عنها ظاهرة عمالة الأطفال (الرميح، 2015).

#### ثانياً: الدراسات السابقة

دراسة رزق الله (2015) بعنوان "واقع عمالة الأطفال في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من الأطفال بولاية تبسة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم أسباب عمالة الأطفال عينة الدراسة، والتعرف على المخاطر التي يتعرض لها الأطفال عينة الدراسة، واشتملت عينة الدراسة على (15) طفلاً من العاملين في مدينة تبسة والذين تتراوح أعمارهم بين (14-17) سنة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستعانت ببطاقة الملاحظة والاستمارة المكونة من (16) فقرة تقيس دور الفقر في اتجاه الطفل نحو العمل، والمخاطر التي يتعرض لها الطفل العامل، كأدوات للدراسة، وقد توصلت الباحثة للعديد من النتائج أهمها:

- 1- إن السبب الرئيسي لخروج الأطفال للعمل هو الفقر.
  - 2- وجود أخطار وحوادث متعلقة بطبيعة بيئة عملهم ونوعية العمل الممارس من طرفهم.
  - 3- وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة توفير الحماية للأطفال من الانتهاكات وتأمين مستقبلهم، وسن تشريعات مهنية صارمة وإنشاء جهات مختصة بمراقبة مدى التزام أصحاب العمل بها.
- دراسة فذعم ومحمد (2013) بعنوان "مخاطر عمل الأطفال في جمع النفايات دراسة ميدانية في مدينة القلوجة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤدية إلى عمل الأطفال في جمع النفايات، والتعرف على أهم الآثار السلبية لعمل الأطفال في جمع النفايات، والتعرف على دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة ظاهرة عمل الأطفال في جمع النفايات، واشتملت عينة الدراسة على (100) مفردة من الذكور والإناث العاملين بالقلوجة تتراوح أعمارهم بين 6-17 سنة، واستخدم الباحثان منهج المسح الاجتماعي بأسلوب المسح بالعينة كمنهج للدراسة، واستعانا بالاستبانة وبطاقة الملاحظة كأدوات للدراسة، وقد توصل الباحثان للعديد من النتائج أهمها:

- 1- إن أهم العوامل المؤدية إلى عمل الأطفال في جمع النفايات هي الفقر، والمستوى التعليمي والثقافي للعديد من الأسر، وضعف الاهتمام بنظافة المدينة.
- 2- إن أهم الآثار السلبية لعمل الأطفال في جمع النفايات هي تدهور العلاقات الأسرية وشيوع الخلافات، والتحرش الجنسي، وغياب الرقابة الأسرية.
- 3- غياب دور منظمات المجتمع المدني في توعية الناس أو المساهمة في الحد من هذه الظاهرة، على الرغم من ازدياد أعدادها بشكل لافت للنظر.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية في إجراء العديد من الدراسات المستقبلية المشابهة حول مخاطر عمل الأطفال في جمع النفايات، وإجراء العديد من الدراسات المستقبلية المشابهة في ضوء الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية باستخدام متغيرات أخرى.



**دراسة شهاب (2012) بعنوان "الأسباب المؤدية إلى عمل الأطفال دراسة ميدانية في مدينة بغداد"**  
هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم أسباب عمل الأطفال في مدينة بغداد، والكشف عن وجود علاقة بين انخفاض المستوى التعليمي وعمالة الأطفال، واشتملت عينة الدراسة على (50) طفلاً من الأطفال العاملين بمدينة بغداد والذين تتراوح أعمارهم بين 6-21 سنة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستعانت بالاستبانة المكونة من (8) فقرات تقيس أسباب عمالة الأطفال كأداة للدراسة، وقد توصلت الباحثة للعديد من النتائج أهمها:

- 1- يعتبر الفقر من أهم الأسباب المؤدية إلى عمل الأطفال، وكثرة المشكلات الأسرية.
  - 2- وجود علاقة بين انخفاض المستوى التعليمي وعمالة الأطفال.
- وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية في إجراء العديد من الدراسات المستقبلية المشابهة حول أسباب عمالة الأطفال، وإجراء دراسات مشابهة للدراسة الحالية في ضوء الاستفادة من نتائجها باستخدام متغيرات أخرى.

**دراسة كاظم (2011) بعنوان "عمالة الأطفال في العراق "الأسباب والحلول"**  
هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم أسباب عمالة الأطفال من وجهة نظر عينة الدراسة، والتعرف على أهم الحلول المقترحة للقضاء على ظاهرة عمل الأطفال من وجهة نظر عينة الدراسة، واشتملت عينة الدراسة على (19) فرداً من الأساتذة المختصين في مجال العلوم التربوية والنفسية، و(18) باحث اجتماعي من العاملين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والخدمة المدنية، و(120) مفردة من الأطفال العاملين في جانب الكرخ وجانب الرصافة، من عمر (10-15) سنة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستعانت بالاستبانة المكونة من (36) فقرة والمقابلة كأدوات للدراسة، وقد توصلت الباحثة للعديد من النتائج أهمها:

- 1- إن أهم أسباب عمالة الأطفال من وجهة نظر عينة الدراسة المختصين بالعلوم التربوية والنفسية والاجتماعية هي انخفاض مستوى دخل الأسرة، وفقدان الوالدين أو أحدهما، والحرمان الثقافي للأسرة.
  - 2- إن أهم الحلول المقترحة للقضاء على ظاهرة عمل الأطفال من وجهة نظر المختصين في مجال علم الاجتماع عينة الدراسة هي تحسين ظروف الأسر المعاشية، وتفعيل قانون الرعاية الاجتماعية وشبكة الحماية الاجتماعية لأسر الأطفال المحتاجين، ومتابعة الأطفال العاملين من قبل منظمات المجتمع المدني.
- وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها إجراء مسح شاملة وبناء قاعدة معلومات متكاملة عن عمالة الأطفال في العراق، ومساهمة الدولة في توفير السكن والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي للأسر المعوزة.

**دراسة الشيب (2006) بعنوان "الآثار السلبية الناتجة عن عمالة الأطفال من طلبة المدارس في محافظة اربد"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار السلبية الناتجة عن عمالة الأطفال من طلبة المدارس في محافظة اربد، والكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات عينة الدراسة في الآثار السلبية للعمل تعزى لمتغير نوع العمل، واشتملت عينة الدراسة على (234) طفلاً عاملاً في محافظة اربد من سن 8-17 سنة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، واستعان بالاستبانة المكونة من (63) فقرة موزعين على أربعة مجالات رئيسية هي المجال النفسي، والمجال الاجتماعي، والمجال السلوكي، والمجال الصحي كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث للعديد من النتائج أهمها:

- 1- إن أهم الآثار السلبية الناتجة عن عمالة الأطفال من طلبة المدارس في محافظة اربد هي الآثار الصحية، والآثار الاجتماعية، والآثار النفسية ثم السلوكية.
  - 2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات عينة الدراسة في الآثار السلبية للعمل تعزى لمتغير نوع العمل بين العاملين في (الحرف الزراعية- والحرف التجارية) لصالح العاملين في الحرف الزراعية.
  - 3- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات عينة الدراسة في الآثار السلبية للعمل تعزى لمتغير نوع العمل بين العاملين في (الحرف الزراعية- والحرف الإنشائية) لصالح العاملين في الحرف الزراعية.
- وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها العمل على تحسين أداء الطلبة في المدارس وتشجيعهم على البقاء في المدرسة من خلال مساعدة الأسر الفقيرة التي تعتمد على دخل الطفل العامل، وتفعيل قانون التعليم الإلزامي في المدارس.



### دراسة وانجوسا (Wangusa, 2013) بعنوان: " الشركات متعددة الجنسيات، حقوق الإنسان وعمل الطفل في غانا".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الجهات الفاعلة المختلفة التي تشترك في قوانين الشركات متعددة الجنسيات، وكيفية تحقيق المحتوى الموضوعي لأي أجندة تنظيمية، وبحث جانب النوع في قضية عمل الطفل، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي القائم على تحليل قوانين الشركات متعددة الجنسيات فيما يتعلق بـ: ( إمكانية معالجة انتهاكات الشركات لحقوق الإنسان في غانا، وكيفية توعية الأطفال بحقوقهم، والمقارنة بين الأنظمة القانونية الأفريقية والأنظمة القانونية الأخرى تجاه منع عمل الطفل)، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- 1- أن القضاء على عمل الطفل يتضمن بالضرورة تعزيز رفاهية الطفل.
  - 2- توجد علاقة ارتباطية بين الدول المتخلفة في أهداف التعليم والدول التي يزدهر فيها عمل الطفل مثل باكستان ونيبال.
  - 3- أن التقدم في التعليم لكل الأطفال يُعتبر مؤشر التنمية الذي يرتبط بشكل وثيق بعمل الطفل، حيث أن كل طالب بدوام كامل يقلل احتمالية عمل الطفل.
  - 4- أن دمج شئون عمل الطفل في استراتيجيات التنمية القومية، ودعمها بتشريع فعال، هو المسار الأفضل للتوصل لحل دائم لمشكلة عمل الطفل.
  - 5- أن الأطفال الإناث أيضا يقعون ضحايا لعمل الطفل.
- وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: يجب على المجتمع والحكومة أن يشتركوا في عملية القضاء على عمل الطفل، وضرورة إتباع منهج قائم على الحقوق فيما يتعلق بعمل الطفل بالاعتماد على القوانين وتطبيقها.

### دراسة أمون وآخرين (Amon et al., 2012) بعنوان: " عمل الطفل والصحة البيئية: التزامات الحكومة وحقوق الإنسان".

هدفت هذه الدراسة إلى بحث دور آليات حقوق الإنسان الدولية، ومناصرة المسؤولين في الحكومة والقطاع الخاص، واهتمام وسائل الإعلام في الحد من التعرضات البيئية الضارة للأطفال العاملين، وقد تكون مجتمع الدراسة من عملي التبغ المهاجرين الكبار والأطفال وممثلي هيئات الأمم المتحدة في مقاطعة ألماتي في كازاخستان، والعاملين من الكبار والأطفال في مناطق التعدين في بامكو وغرب وجنوب مالي، واشتملت العينة على (68) عامل مهاجر، و(5) أطفال عاملين في كازاخستان، و(150) عامل، منهم (41) من الأطفال العاملين في مالي، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي والوثائقي كمنهج للدراسة، واعتمدت على المقابلات الشخصية المتعمقة في كازاخستان مع عمال التبغ المهاجرين والأطفال العاملين وممثلي هيئات الأمم المتحدة، ومقابلات إضافية مع (27) عامل لتقييم التغيرات في ممارسات العمل وتشمل: ( عمل الطفل، وحماية الصحة المهنية)، والمقابلات الشخصية في مالي مع آباء الأطفال العاملين، وعمل المناجم، والمعلمين، والمديرين، وعمال الصحة، وخبراء الصحة، وممثلي هيئات الأمم المتحدة، وتحليل القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتشريع الوطني، وسياسات الصحة الحكومية، والعمل، والسياسات البيئية، واستعراض الدراسات البيئية والصحية ذات الصلة، كأدوات للدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- 6- أن مناصرة حقوق الإنسان لها فعالية في لفت الانتباه إلى مخاطر الصحة البيئية للأطفال العاملين في كل من كازاخستان ومالي.
  - 7- أن مناصرة حقوق الإنسان ساعدت على إشراك الحكومة، والعمل، والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة في البحث عن حلول مستدامة قائمة على الدليل بشأن مخاطر الصحة البيئية للأطفال العاملين.
  - 8- أن عدم تكامل القضايا المتعلقة بعمل الطفل، والحماية البيئية، والصحة على المستويات الوطنية والدولية في مختلف الوزارات الحكومية، والمعاهدات الدولية، والأمم المتحدة، وبرامج ومبادرات التمويل من الجهات المانحة، دائما ما يشكل عائق أمام اتخاذ إجراء فعال وفوري.
- وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: يجب على الجهات الفاعلة المختلفة مثل الحكومات، والمجتمع المدني، والأمم المتحدة، والجهات المانحة، والشركات أن يضعوا في الأولوية القضاء على مخاطر الصحة البيئية المتعلقة بعمل الطفل، وأن يقدموا الدعم السياسي والمالي الكامل لهذه القضية.





### التعليق على الدراسات السابقة

أولاً: أوجه الشبه بين البحث الحالي والدراسات السابقة:

- اتفق البحث الحالي في هدفه مع العديد من الدراسات السابقة مثل: دراسة الشيباب (2006)، ودراسة فدمع ومحمد (2013) في تناولها الآثار السلبية لعمالة الطفل.
- اتفق البحث الحالي في هدفه مع العديد من الدراسات السابقة مثل: دراسة رزق الله (2015)، ودراسة شهاب (2012)، ودراسة كاظم (2011) في التعرف على أسباب عمالة الأطفال.
- واتفق البحث الحالي في هدفه مع العديد من الدراسات السابقة مثل: دراسة أمون وآخرين (Amon et al., 2012) في التعرف على دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من عمل الأطفال.
- كما اعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي كمنهج للبحث وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة رزق الله (2015)، ودراسة شهاب (2012)، ودراسة كاظم (2011)، ودراسة الشيباب (2006).
- كذلك اتفق البحث الحالي في استخدامه لأداة البحث وهي الاستبانة مع العديد من الدراسات السابقة مثل: دراسة فدمع ومحمد (2013)، ودراسة شهاب (2012)، ودراسة كاظم (2011)، ودراسة الشيباب (2006).
- أما فيما يتعلق بعينة البحث، فقد اتفق البحث الحالي في اختياره العاملين في المنظمات التي تهتم بحقوق الإنسان مع دراسة أمون وآخرين (Amon et al., 2012).

ثانياً: أوجه الاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة:

- اختلف البحث الحالي في هدفه مع بعض الدراسات السابقة مثل: دراسة وانجوسا (Wangusa, 2013) التي هدفت إلى التعرف على دور الجهات الفاعلة المختلفة التي تشترك في قوانين الشركات متعددة الجنسيات، وكيفية تحقيق المحتوى الموضوعي لأي أجندة تنظيمية.
- كما اختلف منهج البحث الحالي وهو المنهج الوصفي عن البحوث الآتية مثل: دراسة وانجوسا (Wangusa, 2013)، ودراسة أمون وآخرين (Amon et al., 2012)، ودراسة فدمع ومحمد (2013) التي استخدمت منهج المسح الاجتماعي بأسلوب المسح بالعينة.
- اختلفت أداة البحث وهي الاستبانة مع العديد من الدراسات السابقة مثل: دراسة وانجوسا (Wangusa, 2013)، ودراسة رزق الله (2015) التي اعتمدت على بطاقة الملاحظة، ودراسة أمون وآخرين (Amon et al., 2012) التي اعتمدت على المقابلات الشخصية.
- اختلفت عينة البحث الحالي وهي العاملين في منظمات حقوق الإنسان مع عينة بعض الدراسات السابقة مثل: دراسة الشيباب (2006)، ودراسة كاظم (2011)، ودراسة شهاب (2012)، ودراسة فدمع ومحمد (2013)، ودراسة رزق الله (2015)، المكونة من الأطفال العاملين.

ثالثاً: أوجه تميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

- يتميز البحث الحالي بأنه البحث الوحيد - على حد علم الباحث - الذي تناول دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من عمل الأطفال وهو ما يميز البحث الحالي ويسلط الضوء نحو إجراء المزيد من الدراسات العربية والأجنبية حول هذا الموضوع، نظراً لقلة الدراسات العربية والأجنبية التي تستهدف هذا الموضوع الهام.

رابعاً: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- تدعيم الإطار النظري بنتائج دراسات وأبحاث حول دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من عمل الأطفال.
- بناء مشكلة البحث من خلال اطلاع الباحث على العديد من الدراسات المشابهة للدراسات السابقة بشكل ملائم.
- اختيار منهج البحث وبناء أداة البحث.
- التعرف إلى نوع المعالجات الإحصائية المناسبة للبحث.
- استفاد البحث الحالي من نتائج الدراسات السابقة في تقديم التوصيات والمقترحات.

### منهجية الدراسة وإجراءاتها

#### منهج البحث:

استخدام الباحث المنهج الوصفي الذي عرفه درويش (2018، ص. 118) بأنه "دراسة عامة لظاهرة موجودة في جماعة ما، وفي مكان معين وفي الوقت الحاضر، وهو طريقة من التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لمشكلة اجتماعية".

**مجتمع وعينة البحث:**

تكون مجتمع البحث من جميع العاملين بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية، وقد اشتملت عينة البحث على (100) عامل.

**خصائص عينة البحث:**

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث وتتمثل في البيانات الأولية التي تشتمل على العمر والخبرة والدورات التدريبية وقد كان توزيع أفراد العينة كما يلي:

**أ- توزيع أفراد العينة حسب العمر****الجدول رقم (1) توزيع أفراد العينة حسب العمر**

العمر	التكرارات	النسب المئوية
أقل من 25 عام	56	56.0%
من 25 إلى 45 عام	26	26.0%
أكثر من 45 عام	18	18.0%
الدرجة الكلية	100	100%

**ب- توزيع أفراد العينة حسب الخبرة:****الجدول رقم (2) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة**

الخبرة	التكرارات	النسب المئوية
أقل من 5 سنوات	68	68.0%
من 5-10 سنوات	23	23.0%
أكثر من 10 سنة	9	9.0%
الدرجة الكلية	100	100%

**ج- توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية:****الجدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية**

عدد الدورات التدريبية	التكرارات	النسب المئوية
لا يوجد	24	24.0%
دورة واحدة	36	36.0%
دورتين	27	27.0%
أكثر من دورتين	13	13.0%
الدرجة الكلية	100	100%

**وصف أداة البحث (الاستبانة):**

لقد احتوت الاستبانة في صورتها النهائية على جزأين رئيسيين هما:

- **الجزء الأول:** عبارة عن بيانات أولية عن عينة البحث تتمثل في البيانات الأولية
- **الجزء الثاني:** يتكون من محاور الاستبانة، المتكونة من ثلاثة محاور رئيسيين، وهم على النحو التالي:
- **المحور الأول:** أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال ويتكون من (30) عبارة موزعين على ثلاثة أبعاد وهم:
  - **البعد الأول:** الأسباب الاجتماعية ويتكون من العبارة رقم (1) إلى العبارة رقم (10).
  - **البعد الثاني:** الأسباب الثقافية ويتكون من العبارة رقم (11) إلى العبارة رقم (23).
  - **البعد الثالث:** الأسباب المادية ويتكون من العبارة رقم (24) إلى العبارة رقم (30).
- **المحور الثاني:** دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وحفظ حقوق الأطفال العاملين ويتكون من (23) عبارة موزعين على ثلاثة أبعاد وهم:
  - **البعد الأول:** الدور الاجتماعي ويتكون من العبارة رقم (1) إلى العبارة رقم (11).
  - **البعد الثاني:** الدور المادي ويتكون من العبارة رقم (12) إلى العبارة رقم (15).
  - **البعد الثالث:** الدور الثقافي ويتكون من العبارة رقم (16) إلى العبارة رقم (23).



ولقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (لا أوافق بشدة، لا أوافق، أوافق إلى حد ما، أوافق، أوافق بشدة) لتصحيح أداة البحث حيث تعطي الاستجابة لا أوافق بشدة (1)، لا أوافق (2)، أوافق إلى حد ما (3)، أوافق (4)، أوافق بشدة (5).

### صدق الأداة وثباتها:

#### أولاً: صدق الأداة (الاستبانة):

##### 1) صدق المحكمين:

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة وبناء عباراتها، وعرضها على مجموعة من المحكمين المختصين للتحقق من مدى فاعلية الأداة وتحقيقها لأهداف البحث.

وذلك للتأكد من مدى ارتباط كل عبارة من عباراتها بالمحور الذي تنتمي إليه، ومدى وضوح كل عبارة وسلامة صياغتها اللغوية وملاءمتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، واقتراح طرق تحسينها وذلك بالحذف أو بالإضافة أو إعادة الصياغة أو غير ما ورد مما يروونه مناسباً.

وبعد استعادة النسخ المحكمة من المحكمين وفي ضوء اقتراحات بعض المحكمين أعاد الباحث صياغة الاستبانة؛ حيث تم حذف وإعادة صياغة بعض العبارات في الاستبانة وذلك فيما اتفق عليه أكثر من (80%) من السادة المحكمين، وبذلك أصبحت الاستبانة في شكلها النهائي بعد التأكد من صدقها الظاهري مكونة من (78) عبارة مقسمة على ثلاثة محاور.

تم تطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية مكونة من (30) مفردة للتأكد من صدقها وثباتها وذلك على النحو التالي:

##### 2) صدق الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة:

##### – المحور الأول: أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال

تم حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للبعد التي تنتمي إليه العبارة من عبارات أبعاد المحور الأول بالاستبانة ويوضح نتائجها الجدول التالي:

الجدول رقم (4) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية لكل بعد التي تنتمي إليه العبارة

##### في المحور الأول: أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال

معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة
البعد الأول: الأسباب الاجتماعية			
.831**	6	.980**	1
.970**	7	.983**	2
.943**	8	.950**	3
.979**	9	.925**	4
.893**	10	.818**	5
البعد الثاني: الأسباب الثقافية			
.927**	18	.958**	11
.950**	19	.859**	12
.923**	20	.923**	13
.813**	21	.893**	14
.909**	22	.850**	15
.867**	23	.887**	16
		.924**	17
البعد الثالث: الأسباب المادية			
.860**	28	.961**	24
.938**	29	.961**	25
.927**	30	.916**	26
		.958**	27



**\*\* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).**  
يتبين من الجدول السابق أن معاملات ارتباط العبارات بالدرجة الكلية للبعد التي تنتمي إليه العبارة في أبعاد المحور الأول: أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال جاءت جميعاً دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وجاءت جميع قيم معاملات الارتباط قيم دالة حيث تراوحت في البعد الأول: الأسباب الاجتماعية بين (\*\*0.818 - 0.983)، وتراوحت في البعد الثاني: الأسباب الثقافية بين (\*\*0.813 - 0.958)، وتراوحت في البعد الثالث: الأسباب المادية بين (\*\*0.860 - 0.961)، مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لعبارة أبعاد المحور الأول: أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال بالاستبانة.

**(3) الصدق البنائي العام لأبعاد المحور الأول: أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال**  
تم التحقق من الصدق البنائي العام لأبعاد المحور الأول من خلال إيجاد معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بُعد والمتوسط العام للمحور الأول، ويوضح نتائج الجدول التالي:  
**الجدول رقم (5) معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بُعد والمتوسط العام للمحور الأول أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال**

م	الأبعاد	معامل الارتباط
1	البعد الأول: الأسباب الاجتماعية	0.958**
2	البعد الثاني: الأسباب الثقافية	0.966**
3	البعد الثالث: الأسباب المادية	0.563**

يتبين من الجدول السابق أن قيم معاملات الارتباط لأبعاد المحور الأول: أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال والمتوسط العام للمحور الأول بالاستبانة جاءت بقيمة عالية حيث تراوحت بين (\*\*0.563 - 0.966) وكانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)؛ مما يدل على توافر درجة عالية من الصدق البنائي للاستبانة.

#### ثبات الأداة:

**(1) ألفا كرونباخ لأبعاد المحور الأول: أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال:**  
تم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد المحور الأول: أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال والمتوسط العام للمحور الأول بالاستبانة ويوضح نتائج الجدول التالي:

م	الأبعاد	عدد العبارات	كرونباخ ألفا
1	البعد الأول: الأسباب الاجتماعية	10	0.823
2	البعد الثاني: الأسباب الثقافية	13	0.816
3	البعد الثالث: الأسباب المادية	7	0.986
	المتوسط العام	30	0.893

يتبين من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات لأبعاد المحور الأول: أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال جاءت بقيمة عالية؛ حيث تراوحت قيم معاملات الثبات لأبعاد المحور الأول: أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال بين (0.816-0.986)، وبلغت قيمة معامل الثبات الكلي لأبعاد المحور الأول أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال بالاستبانة (0.893)؛ وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

**• المحور الثاني: دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وحفظ حقوق الأطفال العاملين.**

تم حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للبعد التي تنتمي إليه العبارة من عبارات أبعاد المحور الثاني بالاستبانة ويوضح نتائج الجدول التالي:



الجدول رقم (7) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية لكل بعد التي تنتمي إليه العبارة في المحور الثاني: دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وحفظ حقوق الأطفال العاملين

معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة
البعد الأول: الدور الاجتماعي			
.946**	7	.813**	1
.864**	8	.834**	2
.844**	9	.989**	3
.981**	10	.973**	4
.894**	11	.860**	5
		.853**	6
البعد الثاني: الدور المادي			
.928**	14	.954**	12
.945**	15	.969**	13
البعد الثالث: الدور الثقافي			
.945**	20	.972**	16
.868**	21	.954**	17
.837**	22	.953**	18
.939**	23	.976**	19

\*\* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01).

يتبين من الجدول السابق أن معاملات ارتباط العبارات بالدرجة الكلية للبعد التي تنتمي إليه العبارة في أبعاد المحور الثاني: دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وحفظ حقوق الأطفال العاملين جاءت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وجاءت جميع قيم معاملات الارتباط قيم دالة حيث تراوحت في البعد الأول: الدور الاجتماعي بين (.813\*\* - .989\*\*)، وتراوحت في البعد الثاني: الدور المادي بين (.928\*\* - .969\*\*)، وتراوحت في البعد الثالث: الدور الثقافي بين (.837\*\* - .976\*\*)، مما يدل على توافر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لعبارات أبعاد المحور الثاني: دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وحفظ حقوق الأطفال العاملين بالاستبانة.

#### 4) الصدق البنائي العام لأبعاد المحور الثاني:

تم التحقق من الصدق البنائي العام لأبعاد المحور الثاني من خلال إيجاد معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بُعد والمتوسط العام للمحور الثاني، ويوضح نتائجها الجدول التالي:

#### الجدول رقم (8) معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بُعد والمتوسط العام للمحور الثاني دور منظمات

حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وحفظ حقوق الأطفال العاملين

م	الأبعاد	معامل الارتباط
1	البعد الأول: الدور الاجتماعي	.992**
2	البعد الثاني: الدور المادي	.980**
3	البعد الثالث: الدور الثقافي	.985**

يتبين من الجدول السابق أن قيم معاملات الارتباط لأبعاد المحور الثاني: دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وحفظ حقوق الأطفال العاملين والمتوسط العام للمحور الثاني بالاستبانة جاءت بقيم عالية حيث تراوحت بين (.980\*\* - .992\*\*). وكانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، مما يدل على توافر درجة عالية من الصدق البنائي للاستبانة.





## ثبات الأداة:

## (2) ألفا كرونباخ لأبعاد المحور الثاني: دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وحفظ حقوق الأطفال العاملين:

تم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد المحور الثاني: دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وحفظ حقوق الأطفال العاملين: والمتوسط العام للمحور الثاني بالاستبانة ويوضح نتائجها الجدول التالي:

## الجدول رقم (9) معامل ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد المحور الثاني والمتوسط العام للمحور الثاني بالاستبانة

م	الأبعاد	عدد العبارات	كرونباخ ألفا
1	البعد الأول: الدور الاجتماعي	11	.989
2	البعد الثاني: الدور المادي	4	.993
3	البعد الثالث: الدور الثقافي	8	.991
	المتوسط العام	23	.992

يتبين من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات لأبعاد المحور الثاني: دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وحفظ حقوق الأطفال العاملين جاءت بقيم عالية؛ حيث تراوحت قيم معاملات الثبات لأبعاد المحور الثاني: دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وحفظ حقوق الأطفال العاملين بين (.989-.993)، وبلغت قيمة معامل الثبات الكلي لأبعاد المحور الثاني دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وحفظ حقوق الأطفال العاملين بالاستبانة (.992)؛ وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

## الأساليب الإحصائية:

بناء على طبيعة البحث والأهداف التي سعي الباحث إلى تحقيقها، تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) واستخراج النتائج وفقاً للأساليب الإحصائية التالية:

1- التكرارات والنسب المئوية: للتعرف على خصائص أفراد عينة البحث وفقاً للبيانات الديموغرافية لأفراد عينة البحث.

2- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لحساب متوسطات عبارات الاستبيان وكذلك الدرجات الكلية لمحاول الاستبانة بناء على استجابات أفراد عينة البحث.

3- معامل ارتباط بيرسون: لحساب الاتساق الداخلي.

4- معامل كرونباخ ألفا: لحساب الثبات لعبارات الاستبانة.

5- معادلة المدى: وذلك لوصف المتوسط الحسابي للاستجابات على كل عبارة وبعد على النحو التالي:

تم تحديد درجة الاستجابة بحيث يعطي الدرجة منخفضة جداً (1)، منخفضة (2)، متوسطة (3)، عالية (4)، عالية جداً (5)، ويتم تحديد درجة التحقق لكل محور بناء على ما يلي:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5-1}{5} = 0.80$$

- من 1 إلى أقل من 1.80 تمثل درجة استجابة (منخفضة جداً).

- من 1.80 إلى أقل من 2.60 تمثل درجة استجابة (منخفضة).

- من 2.60 إلى أقل من 3.40 تمثل درجة استجابة (متوسطة).

- من 3.40 إلى أقل من 4.20 تمثل درجة استجابة (عالية).

- من 4.20 إلى أقل من 5 تمثل درجة استجابة (عالية جداً).

## عرض ومناقشة وتفسير نتائج تساؤلات الدراسة:

أولاً: عرض ومناقشة وتفسير نتائج السؤال الأول الذي نص على: ما أسباب ظاهرة عمالة الأطفال؟ وللإجابة على السؤال قد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المحور الأول: أسباب ظاهرة عمالة الأطفال، ومن ثم ترتيب هذه الأبعاد تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل بعد، ويبين ذلك الجدول رقم (10) التالي:



### الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المحور الأول: أسباب ظاهرة عمالة الأطفال

الرقم	أبعاد المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة استجابة	الرتبة
1	البعد الأول: الأسباب الاجتماعية	3.74	1.338	عالية	3
2	البعد الثاني: الأسباب الثقافية	3.83	1.175	عالية	2
3	البعد الثالث: الأسباب المادية	3.90	1.192	عالية	1
--	المتوسط العام	3.81	1.150	عالية	--

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للمحور الأول: أسباب ظاهرة عمالة الأطفال، قد جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.81)، وانحراف معياري (1.150)، وجاء في الترتيب الأول البعد الثالث (الأسباب المادية) بمتوسط حسابي (3.90)، وانحراف معياري (1.192) وبدرجة استجابة (عالية)، وجاء في الترتيب الثاني البعد الثاني (الأسباب الثقافية) بمتوسط حسابي (3.83)، وانحراف معياري (1.175) وبدرجة استجابة (عالية)، ويليه في الترتيب الأخير البعد الأول (الأسباب الاجتماعية) بمتوسط حسابي (3.74)، وانحراف معياري (1.338) وبدرجة استجابة (عالية).

ويمكن تفسير ذلك إلى وجود العديد من الأسباب التي تدفع الأبناء إلى العمل المبكر والتي قد تعود للمجتمع مثل قصور أدوار المؤسسات المجتمعية في مراقبة عمالة الأطفال أو للثقافة السائدة مثل تقليد الأطفال الآخرين أو الاحتياجات المالية للطفل والأسرة.

ويمكن تناول أبعاد المحور الأول بالتفصيل على النحو التالي:

#### البعد الأول: الآثار الاجتماعية:

#### الجدول رقم (11) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة للبعد الأول: الآثار الاجتماعية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
1	ضعف الدور الرقابي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية.	3.71	1.423	8	عالية
2	ارتفاع نسبة البطالة بين الراشدين.	3.72	1.429	6	عالية
3	التفكك الأسري الذي يعيش فيه الطفل.	3.74	1.404	4	عالية
4	هروب الأطفال من المدرسة.	3.71	1.409	7	عالية
5	وجود أطفال بدون أسر تحميهم وترعاهم.	3.73	1.399	5	عالية
6	الهجرة من الريف إلى المدينة.	3.79	1.373	2	عالية
7	عدم اهتمام منظمات المجتمع المدني بمتابعة الأطفال.	3.84	1.383	1	عالية
8	ضعف التواصل بين البيت والمدرسة.	3.69	1.419	9	عالية
9	الطلاق بين الأبوين.	3.67	1.378	10	عالية
10	فقدان الوالدين أو أحدهما.	3.76	1.386	3	عالية
--	المتوسط العام	3.74	1.338	--	عالية

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للبعد الأول: الأسباب الاجتماعية جاء بدرجة استجابة (3.74)، وبمتوسط حسابي قدرة (1.338)، وانحراف معياري (عالية).

ويمكن تفسير مجيء البعد الأول: الأسباب الاجتماعية بدرجة استجابة (عالية)، إلى أنه تعد الأسباب الاجتماعية هي أحد أهم أسباب ظاهرة عمالة الأطفال وذلك بسبب التفكك الإري المتمثل في وجود أطفال دون أسر عن



طريق فقدان الوالدين أو أحداً منهم، وضعف التواصل بين البيت والمدرسة أو حدوث انفصال بين الوالدين، بالإضافة إلى بعض المشكلات الأخرى مثل الهروب من المدرسة.

وهذا ما يتفق جزئياً مع دراسة فدم ومحمد (2013)، التي توصلت إلى أن أهم الآثار السلبية لعمل الأطفال هي تدهور العلاقات الأسرية وشيوع الخلافات، وغياب الرقابة الأسرية.

### البعد الثاني: الأسباب الثقافية

الجدول رقم (12) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة للبعد الثاني: الأسباب الثقافية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
11	تدني مستوى تعليم الأبوين ووعيهم بحقوق وحاجات أطفالهم.	3.80	1.371	9	عالية
12	انتشار العنف الأسري.	3.79	1.380	10	عالية
13	رغبة الأهل الشديدة في العمل.	3.88	1.343	4	عالية
14	العنف ضد التلاميذ.	3.85	1.366	6	عالية
15	الوراثة المهنية (تعلم الطفل مهنة أبيه).	3.75	1.424	11	عالية
16	اعتقاد الأهل بأن عمل الطفل جزء من تنشئته الاجتماعية.	3.86	1.385	5	عالية
17	ضعف الإرشاد والتوجيه.	3.92	1.269	2	عالية
18	تقليد الآخرين من الأطفال.	3.67	1.443	13	عالية
19	ضعف الإرشاد والتوجيه.	3.84	1.361	7	عالية
20	عدم انتقاء الأسرة لأصدقاء أبنائهم.	3.99	1.227	1	عالية
21	ضعف الوازع الديني لدى الآباء.	3.68	1.413	12	عالية
22	كثرة عدد الأبناء في العائلة الواحدة.	3.91	1.303	3	عالية
23	زواج أحد الأبوين بآخر.	3.82	1.359	8	عالية
	المتوسط العام	3.83	1.175	--	عالية

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للبعد الثاني: الأسباب الثقافية جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.83)، وانحراف معياري (1.175).

ويمكن تفسير مجيء البعد الثاني: الأسباب الثقافية بدرجة استجابة (عالية)، إلى أن ظاهرة عمالة الأطفال هي أحد المشكلات التي تواجه المجتمعات، والتي تتفاقم من خلال انتشار العنف الأسري، وامتلاك بعض الأسر مفهوم خاطئ عن التنشئة الاجتماعية للأبناء، بالإضافة إلى ضعف الإرشاد وتوجيه الصحيح من قبل الأسرة.



## البعد الثالث: الأسباب المادية

الجدول رقم (13) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد

العينة للبعد الثالث: الأسباب المادية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
24	انخفاض مستوى دخل الأسرة	3.92	1.323	3	عالية
25	كبر حجم الأسرة	3.85	1.306	7	عالية
26	التحولات الاقتصادية العميقة والجذرية التي حدثت في العالم العربي	3.91	1.311	4	عالية
27	حاجة الطفل للمال لشراء بعض احتياجاته	3.86	1.333	6	عالية
28	غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار	3.95	1.258	1	عالية
29	غياب الأب المتكرر عن الأسرة	3.90	1.314	5	عالية
30	ارتفاع بدلات الإيجار للدور السكنية	3.93	1.265	2	عالية
	المتوسط العام	3.90	1.192	--	عالية

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للبعد الثالث: الأسباب المادية جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.90)، وانحراف معياري (1.192).

ويمكن تفسير مجيء البعد الثالث: الأسباب المادية بدرجة استجابة (عالية)، إلى أن أحد أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال هي غياب الأب عن الأسرة، وبالتالي يلجأ الأبناء إلى العمل من أجل سد احتياجات الأسرة ومواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار.

وهذا ما يتفق جزئياً مع دراسة رزق الله (2015)، والتي توصلت إلى إن السبب الرئيسي لخروج الأطفال للعمل هو الفقر.

وهذا ما يتفق أيضاً مع دراسة كاظم (2011)، التي توصلت إلى إن أهم أسباب عمالة الأطفال هي انخفاض مستوى دخل الأسرة، وفقدان الوالدين أو أحدهما، والحرمان الثقافي للأسرة.

ثانياً: عرض نتائج السؤال الثاني الذي نص على: ما دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وحفظ حقوق الأطفال العاملين؟

وللإجابة على السؤال قد تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأبعاد المحور الثاني: دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وحفظ حقوق الأطفال العاملين، ومن ثم ترتيب هذه الأبعاد تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل بعد، ويبين ذلك الجدول رقم (14) التالي:

الجدول رقم (14) التالي: التكرارات والنسب المئوية لأبعاد المحور الثاني: دور منظمات حقوق الإنسان في

الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وحفظ حقوق الأطفال العاملين

الرقم	إبعاد المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة استجابة	الترتبة
1	البعد الأول: الدور الاجتماعي	3.08	.796	متوسطة	2
2	البعد الثاني: الدور المادي	3.27	.823	متوسطة	1
3	البعد الثالث: الدور الثقافي	3.05	.853	متوسطة	3
	المتوسط العام	3.10	.627	متوسطة	--

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للمحور الثاني: دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وحفظ حقوق الأطفال العاملين، قد جاء بدرجة استجابة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.10)، وانحراف معياري (.627)، وجاء في الترتيب الأول البعد الثاني (الدور المادي) بمتوسط حسابي (3.27)، وانحراف معياري (.823)، وبدرجة استجابة (متوسطة)، وجاء في الترتيب الثاني البعد الأول (الدور



الاجتماعي) بمتوسط حسابي (3.08)، وانحراف معياري (0.796). وبدرجة استجابة (متوسطة)، يليه في الترتيب الأخير البعد الثالث (الدور الثقافي) بمتوسط حسابي (3.05)، وانحراف معياري (0.853). وبدرجة استجابة (متوسطة).

ويمكن عزو ذلك إلى أنه على الرغم من أهمية قضية عمالة الأطفال إلا أن دور منظمات حقوق الإنسان لم يأت على النحو المنشود حيث ينبغي أن يقوم بأدوار أكبر في التوعية بقضايا منع عمالة الأطفال وإنشاء مشروعات إنتاجية للأسر الفقيرة، وتسهيل وصول الخدمات الصحية والتعليمية للأسر الفقيرة. ويمكن تناول أبعاد المحور بمزيد من التفصيل على النحو التالي:

#### البعد الأول: الدور الاجتماعي:

الجدول رقم (15) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة للبعد الأول: الدور الاجتماعي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
1	المشاركة الفعالة في تنظيم حملات توعيه لدعم قضية الأطفال.	3.04	1.310	8	متوسطة
2	استصدار بعض القرارات بتفعيل دور اللجان الاستشارية للحد من عمالة الأطفال.	2.94	1.355	11	متوسطة
3	الإسراع بتكوين اتحاد نوعي من الجمعيات المعنية بالطفولة.	2.98	1.092	10	متوسطة
4	بذل أهمية قصوى بقضية عمالة الأطفال باستنفار الجهات المختصة.	3.19	1.195	2	متوسطة
5	إيجاد آلية لضبط المخالفات.	3.08	1.269	6	متوسطة
6	سعي المنظمات مع الحكومات لقيام مجالس قومية متخصصة للنظر في قضية أطفال الشوارع وأساليب مواجهتها.	3.17	1.443	3	متوسطة
7	اتخاذ كافة التدابير لحماية حقوق الطفل وتحسين أوضاعهم.	3.02	1.363	9	متوسطة
8	اتخاذ كافة التدابير لضمان حصولهم على المأوى والغذاء والتعليم وحمايتهم من العنف.	3.11	1.385	4	متوسطة
9	ضرورة حث المجتمع على المساهمة في تكوين فرق لحماية الأطفال من الاستغلال في سوق العمل.	3.06	1.391	7	متوسطة
10	المساعدة في إنتاج أفلام تسجيلية وثائقية عن قضية أطفال الشوارع، ونشر قصص حقيقية عن نجاحات الأطفال.	3.09	1.102	5	متوسطة
11	وإشراك فنانين ورياضيين ومثقفين في التوعية بقضية أطفال الشوارع.	3.21	1.313	1	متوسطة
	المتوسط العام	3.08	.796	--	متوسطة





يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للبعد الأول: الدور الاجتماعي جاء بدرجة استجابة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.08)، وانحراف معياري (0.796). ويمكن تفسير ذلك بأن الدور الاجتماعي لمنظمات حقوق الإنسان في قضية عمالة الأطفال لم يأت على النحو المنشود، حيث أن ضبط المخالفات واستصدار القرارات المتعلقة بعمالة الأطفال من سلطة الجهات الحكومية مما يحول دون تدخل منظمات حقوق الإنسان بها على نحو فعال.

#### البعد الثاني: الدور المادي

الجدول رقم (16) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة للبعد الثاني: الدور المادي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
12	تأسيس صندوق قومي لرعاية أطفال الشوارع يعتمد على مشاركة المجتمع المدني وتبرعات رجال الأعمال.	3.29	1.018	3	متوسطة
13	توفير ضمانات الشفافية في التعامل مع أموال الصندوق.	3.36	1.020	1	متوسطة
14	إنشاء مشروعات إنتاجية لتوفير فرص عمل خاصة بالفقراء.	3.35	.989	2	متوسطة
15	المساهمة في إعطائهم قروضا متناهية الصغر من خلال التنسيق مع شبكات الأمان الاجتماعي ومنها بنوك الفقراء.	3.08	1.070	4	متوسطة
المتوسط العام		3.27	.823	--	متوسطة

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للبعد الثاني: الدور المادي جاء بدرجة استجابة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.27)، وانحراف معياري (0.823).

ويمكن تفسير ذلك بأن منظمات حقوق الإنسان تفتقر لدور المادي الذي من المفترض أن يساعد في تأسيس صندوق قومي لرعاية أطفال الشوارع يعتمد على مشاركة المجتمع المدني وتبرعات رجال الأعمال والمؤسسات الخيرية المتنوعة. حيث أن الدولة توفر الاحتياجات الكافية للمواطنين بالإضافة إلى طبيعة المجتمع نفسه والجمعيات الأهلية التي تدعم تلك الفئات مادياً.

#### البعد الثالث: الدور الثقافي

الجدول رقم (17) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة للبعد الثالث: الدور الثقافي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
16	توعية الأطفال العاملين وأسرهم وأصحاب العمل بقانون	2.73	1.004	8	متوسطة



م	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
	حماية الطفل بهدف تمكينهم من الدفاع عن حقوقهم.				
17	الاهتمام بالنساء والأطفال في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.	3.04	1.063	5	متوسطة
18	وضع آليات وبرامج للوقاية والمكافحة اللازمة.	2.99	1.049	6	متوسطة
19	تنظيم حملات توعية تستهدف المواطنين وتأثيرهم على الرأي العام والسياسات الهادفة للقضاء على المشكلة.	3.14	1.128	3	متوسطة
20	تدريب الأخصائيين الاجتماعيين، ومعلمي الشارع، والموجهين النفسيين، والعاملين بالخدمات الصحية وتأهيلهم للعمل على تغيير وجهة نظر أطفال الشوارع عن أنفسهم.	3.26	1.143	1	متوسطة
21	تعريف أطفال الشوارع بحقوقهم وبمخاطر المخدرات والأمراض المنقولة جنسيا بما في ذلك الإيدز.	2.94	1.003	7	متوسطة
22	والتدريب على مهارات الحياة، وتسهيل وصول أطفال الشوارع إلى الخدمات الصحية والتعليمية.	3.13	1.089	4	متوسطة
23	العمل على تكوين شبكات محلية وعربية من منظمات المجتمع المدني العاملة مع أطفال الشوارع ويتضمن ذلك تبادل الخبرات على المستوى المحلي والعربي.	3.15	1.201	2	متوسطة
	المتوسط العام	3.05	.853	--	متوسطة

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للبعد الثالث: الدور الثقافي جاء بدرجة استجابة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.05)، وانحراف معياري (.853). ويمكن تفسير ذلك إلى ضعف الثقة والتعاون بين المجتمع والعاملين بمنظمات حقوق الإنسان حيث يوجد نوع من الحذر تجاه العاملين بمنظمات حقوق الإنسان لقلة معرفتهم بطبيعة عملهم وأهدافهم الحقيقية وهذا ما يتفق جزئياً مع دراسة أمون وآخرين (Amon et al., 2012)، التي أشارت إلى أن مناصرة حقوق الإنسان ساعدت على إشراك الحكومة، والعمل، والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة في البحث عن حلول مستدامة قائمة على الدليل بشأن مخاطر الصحة البيئية للأطفال العاملين.

### ملخص النتائج وتوصيات ومقترحات الدراسة

#### ملخص نتائج البحث:

أولاً ملخص نتائج السؤال الأول: الذي نص على: ما أسباب ظاهرة عمالة الأطفال؟ تبين مايلي:



- أن المتوسط العام للمحور الأول: أسباب ظاهرة عمالة الأطفال، قد جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.81)، وانحراف معياري (1.150).
- أن المتوسط العام للبعد الأول: الأسباب الاجتماعية جاء بدرجة استجابة (3.74)، وبمتوسط حسابي قدرة (1.338)، وانحراف معياري (عالية).
- أن المتوسط العام للبعد الثاني: الأسباب الثقافية جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.83)، وانحراف معياري (1.175).
- أن المتوسط العام للبعد الثالث: الأسباب المادية جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.90)، وانحراف معياري (1.192).
- ثالثاً: ملخص نتائج السؤال الثاني: الذي نص على: ما دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وحفظ حقوق الأطفال العاملين؟ تبين ما يلي:**
- أن المتوسط العام للمحور الثاني: دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال وحفظ حقوق الأطفال العاملين، قد جاء بدرجة استجابة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.10)، وانحراف معياري (6.27).
- أن المتوسط العام للبعد الأول: الدور الاجتماعي جاء بدرجة استجابة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.08)، وانحراف معياري (7.96).
- أن المتوسط العام للبعد الثاني: الدور المادي جاء بدرجة استجابة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.27)، وانحراف معياري (8.23).
- أن المتوسط العام للبعد الثالث: الدور الثقافي جاء بدرجة استجابة (متوسطة)، وبمتوسط حسابي قدرة (3.05)، وانحراف معياري (8.53).

#### توصيات البحث:

- ضرورة توفير الحماية للأطفال العاملة من خلال مجموعة من التشريعات والقوانين التي من شأنها الحد من استغلالهم في الأعمال الغير الشرعية.
- توفير قاعدة بيانات عن عمالة الأطفال لمساعدتهم في الحصول على ساكناً مناسباً.
- ضرورة توفير حملات توعية من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة عن مساعدة الأطفال العاملين.
- وضع قوانين تمنع عمالة الأطفال أقل من 10 سنوات.
- الاستفادة من خبرات منظمات الحقوق العالمية في التعامل مع هذه القضية.
- ضرورة وجود تعاون مشترك بين كل من منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان من أجل توفير الضمان الاجتماعي للأطفال العاملة.
- الشراكة مع الحكومة في عمل مجالس قومية للحد من مشاكل عمالة الأطفال وتشردهم.
- إنتاج أفلام وثائقية ضد عمالة الأطفال.
- العمل على تقديم دعم مالي للأسر الفقيرة لتشجيع الأبناء على الاستمرار بالتعليم.

#### مقترحات البحث:

- دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من ظاهرة أطفال الشوارع.
- دور منظمات حقوق الإنسان في حماية الأطفال مجهولي الوالدين.

#### المراجع

1. اتفاقية حقوق الطفل، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25/44 المؤرخ في 20 نوفمبر 1989 وتاريخ بدء النفاذ 2 سبتمبر عام 1990م.
2. أحمد، إيناس جابر. (2011). حقوق الطفل في القانون الدولي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 20 (34)، جامعة المنوفية، مصر.
3. الأمم المتحدة (2004). دليل عمل للمجتمع المدني الحيز المدني المتاح للمجتمع المدني ونظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي، جنيف.



## مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسان والعلوم الاجتماعية

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

www.jalhss.com

Volume (68) June 2021

العدد (68) يونيو 2021



4. الحريري، محمد فتحي راشد. (2001). عمالة الأطفال في الوطن العربي، مجلة لطفولة العربية، الكويت، 2 (7) 55-73.
5. الحمادة، محمد عطية. (2014). صورة منظمات حقوق الإنسان في الصحافة الفلسطينية "دراسة تحليلية وميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة.
6. الحوسني، خالد جاسم. (2013). الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة "جمعيات النفع العام دراسة حالة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.
7. درويش، محمود أحمد. (2018). مناهج البحث في العلوم الإنسانية. مصر: مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع.
8. نياض، شبيب. (2001). عمالة الأطفال في الجنوب اللبناني، أعمال ندوة سوء معاملة الأطفال واستغلالهم غير المشروع، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
9. رزق الله، سلمى. (2015). واقع عمالة الأطفال في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من الأطفال بولاية تبسة، مجلة جيل البحث العلمي، (6)، 85-106.
10. سوامية، فريدة. (2007). مساهمة في دراسة العوامل النفسية والاجتماعية لعمل الأطفال، "دراسة ميدانية في مدينة قسنطينة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر.
11. شفلوت، خالد ذعار. (2013). نحو إستراتيجية إعلامية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
12. شهاب، سحر عدنان. (2012). الأسباب المؤدية إلى عمل الأطفال دراسة ميدانية في مدينة بغداد، مجلة آداب المستنصرية، (59)، 1-22.
13. الشياح، محمد إبراهيم. (2006). الآثار السلبية الناتجة عن عمالة الأطفال من طلبة المدارس في محافظة اربد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك: الأردن.
14. صدقي، إيمان؛ وقراة، أمال محمد. (2015). محددات عمالة الأطفال في القطاع الزراعي، مجلة السكان بحوث ودراسات، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، ع (90) 49-75.
15. الضبع، ثناء يوسف. (2010). المنظمات والتشريعات العالمية والإقليمية والمحلية في مجال الطفولة، دن.
16. عسيري، عبد الرحمن بن محمد. (2005). تشغيل الأطفال والانحراف، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
17. فدم، محمد علي؛ محمد، نبيل جاسم. (2013). مخاطر عمل الأطفال في جمع النفايات دراسة ميدانية في مدينة الفلوجة، مجلة آداب الفراهيدي، (16)، 447-517.
18. كاظم، سميرة عبد لحسين. (2011). عمالة الأطفال في العراق " الأسباب والحلول، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، ع (30) 150 – 192.
19. لجنة حقوق الطفل (2016). ردود المملكة العربية السعودية على قائمة المسائل، الأمم المتحدة، نيويورك.
20. محمد، سميرة إبراهيم. (2012). دور منظمات حقوق الإنسان في تحقيق الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع المصري، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر 4 (33) 1457 – 1535.
21. مكتب برامج الإعلام الخارجي (2012) دليل المنظمات غير الحكومية، وزارة الخارجية الأمريكية.
22. النعيمي، حازم عبد الحميد. (2006) دور منظمات حقوق الإنسان في الحد من استبداد السلطة الحاكمة، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي بجامعة المستنصرية، العراق، ع (18، 19).
23. هلاوي، حاتم بابكر. (2001). حقوق الطفل وأشكال سوء معاملته في الأسرة، أعمال ندوة سوء معاملة الأطفال واستغلالهم غير المشروع، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
24. اليونيسيف (2014). دليل اليونيسيف "العمل الإنساني من أجل الأطفال 2014 لمحة عامة"، نيويورك.

**مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع**

Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences

[www.jalhss.com](http://www.jalhss.com)

Volume (68) June 2021

العدد (68) يونيو 2021



25. Amon, J. J., Buchanan, J., Cohen, J.& Kippenberg, J. (2012). Child Labor and Environmental Health: Government Obligations and Human Rights. International Journal of Pediatrics, 2012, 1- 9.
26. Estevez, K. (2010). Essays on Child Labor, Productivity, And Trade. Doctor of Philosophy, University of Florida, Florida, USA
27. Rai, R. K. (2016). History of child rights and child labour. Available online at <http://menengage.org/wp-content/uploads/2014/06/History-of-child-rights-and-child-labour.pdf> .
28. Wangusa, D. G. A. M. (2013). Multinational Corporations, Human Rights and Child Labour in Ghana (unpublished Master of law), University of Pretoria, South Africa.
29. Weston, B. H. & Teerink, M. B. (2006). Child Labor through a Human Rights Glass Brightly. working paper no. 35.